ورقة عمل خاصة باليوم الدراسي

واقـــع التخصصـات الجـــامعية
وانعكاسها على فرص التوظيف

بعنوان
استعراض لواقع الخريجين في سوق العمل

إعداد
م. أحمد النبريص
مدير دائرة تنمية التشغيل
وزارة العمل

يوليو
2023

مقدمة

يعاني الشعب الفلسطيني أوضاعا اقتصادية صعبة وخاصة سكان قطاع غزة ولعل الوجه الابرز لهذه المعاناة هي ظاهرة البطالة العالية حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 320 ألف شخص في عام 2023. بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 524 ألف شخص، حيث يتضمن هذا العدد 73 ألف من الباحثين عن عمل المحبطين و26 ألف في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت وتتفاقم مشكلة البطالة باستمرار بسبب الاحتلال و استمرار الحصار واغلاق المعابر ومنع دخول المواد الخام ومنع تصدير المنتوجات، هذه الاجراءات أدت إلى ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على توفير فرص عمل جديدة، وبالعكس تراجعت قدرة الاقتصاد المحلي نتيجة العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدراته وتحديدا استهداف المنشآت الاقتصادية وتدميرها في عدة حروب ، فعلي سبيل المثال لا الحصر فإن الحرب الأخيرة أدت إلى تدمير آلاف المنشآت.

ان التغيرات السريعة والمتلاحقة في جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني تفرض على مؤسسات التعليم العالي أن تقوم بدورها الفعال في إعداد الخريجين أصحاب الكفاءات والمهارات والقدرات العالية حتى توائم متطلبات أسواق العمل إذ أصبحت ظاهرة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة وهي تزداد خطورة واتساعا ولم تعد شأناً فنيا يخص المعنيين بالتعليم وأسواق العمل بل أصبحت موضع اهتمام الساسة لأنها تمثل أوجه خلل عديدة تظافرت لتودد آثاراً اقتصادية واجتماعية وبرزت هذه الآثار في بطالة متزايدة وانتاجية منخفضة وتراجع في إمكانية المنافسة ولقد أصبح سوق العمل ومنذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الاتقان والانجاز وليس مجرد شهادة تخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو تلبية احتياجات السوق فبالرغم من زيادة عدد المتعلمين إلا أننا نلاحظ تدهوراً في الانتاجية بشكل ملحوظ ويعزى ذلك إلى عدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كماً ونوعاً.

أنه وعلى الرغم من التحسينات في زيادة إمكانيات الحصول على التعليم، إلا أن الأنظمة التعليمية لا تنتج المهارات المطلوبة في عالم تتزايد فيه درجة المنافسة، ومعدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص بين الخريجين وأن الصلة بين التعليم وبين النمو الاقتصادي ضعيفة جدا، وهذا يفسر العلاقة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، أي أن مستوى التعليم في المنطقة منخفض ولا يسهم في زيادة النمو والانتاجية.

وقد أصبح من الواضح حجم التباين بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في بعض التخصصات، وبين حاجة سوق العمل حتى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع لأن وفرة بعض التخصصات من جانب، والمهارات غير المطلوبة في سوق العمل من آخر تسببت تفاقم البطالة أيضا بازدياد الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، حيث يدخل لسوق العمل كل عام ما يزيد على 18 ألف من الخريجين مقابل قدرة تشغيلية ضعيفة.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى رفع معدلات البطالة لمستويات غير مسبوقة وخصوصا بين فئة الشباب والخريجين حيث بلغ نسبة المتعطلين عن العمل (71.6) %، ووصل عدد الباحثين عن عمل في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني عدد 300 ألف بين خريج وعامل.

يمكن الاستدلال على وجود نقص في المهارات و /أو فجوتها لدى بروز واحدة أو أكثر من الظواهر التالية:

- ← **ضغوط لرفع الأجور (wage pressure) تنشأ عادة عن نقص عدد الأفراد المسلحين بالمهارات المطلوبة، أو زيادة الطلب عليهم.**
- ← **وجود شواغر غير معبأة (unfilled vacancies) بسبب عدم تمكن المشغلين من إيجاد الأفراد المسلحين بالمهارات المطلوبة.**
- ← **تشغيل الموظفين ساعات عمل إضافية بصورة متكررة (over- time) لتغطية المهمات الجديدة التي يحتاج المشغلون إلى إنجازها في حال فشلهم في العثور على الأشخاص المسلحين بالمهارات المطلوبة.**
- ← **قد يظهر النقص والفجوة في المهارات أيضاً عندما يشهد الاقتصاد نمواً في الطلب الكلي ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة النمو في نسبة الشواغر المعلنة. و/أو التراجع في عدد العاملين المسجلين للحصول على إعانة بطالة.**

الهدف من ورقة العمل

- ← **التعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي في فلسطين، وملاءمته لنسب البطالة.**
- ← **بيان واقع موائمة مخرجات التعليم العالي في فلسطين لاحتياجات سوق العمل.**
- ← **اقتراح أدوات لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين وتقليص الفجوة بينهم.**

أهمية ورقة العمل

الأهمية العلمية:

إن النهوض بالتعليم العالي يفرض علينا إعادة النظر بمنهجية جديدة تؤهل الطلاب ليكونوا خريجين قادرين على الاندماج في سوق العمل وفق التحديات المطلوبة في التشغيل في القطاعين العام أو الخاص مع التركيز على القطاع الخاص بأنواعه حيث يحتاج القطاع الاكاديمي الى تبني استراتيجيته وتقييمها في ظل متغيرات البيئة العالمية والمحلية، وبناء المنهجيات الجديدة التي تقدم مساعدة حقيقة للخريجين لتزيد من فرص الخريجين في سوق العمل، و قد تسهم هذه الدراسة في اقناع القيادة المسؤولة بوجوب تحسين وتطوير بعض المهارات والقدرات الإدارية والفنية والسلوكية والاجتماعية لدى الخريجين للمواءمة مع سوق العمل.

الأهمية العملية:

تطبيق نتائج الدراسة من قبل المؤسسات التعليمية يسهم في زيادة فرص التشغيل سواء بأجر او التشغيل الذاتي وتزيد من قبول المشغلين في القطاع الاقتصادي الخاص للخريجين مع توفير مواءمة لاحتياجاتهم عند الخريجين من تخصصات تعتبر الأكثر طلبا بشكل خاص ومع متطلبات سوق العمل بشكل عام ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.

واقع قوى العمل في قطاع غزة

يقدر عـدد الفلسطينيين نهاية عام 2022 فـي العالم حوالي 14.3 مليون فلسطيني، منهم حوالي 5.4 مليون فـي دولة فلسطين؛ أي ما نسبته 37.8% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

يتوزع الفلسطينيون في دولة فلسطين بواقع 3.2 مليون فرداً في الضفة الغربية (59.5%)، و2.2 مليون فرداً (40.5%) في قطاع غزة نهاية عام 2022.

بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة (نهاية العام 2022): حسب تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن ما يقارب ثلث السكان (29.2%) في فلسطين يعانون من الفقر، وبلغت نسبة الفقر في قطاع غزة (53%).

وقد بلغ عدد المسجلين في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني والباحثين عن عمل 320 ألف مسجل وباحث عن عمل في الفترة ويقدم برنامج سوق العمل تفاصيل عديدة تخص المسجلين، وبعد تحليل البيانات حتى مايو 2023 يظهر لدينا التفاصيل التالية:

رسم توضيحي 1: بيانات المسجلين حسب التصنيف

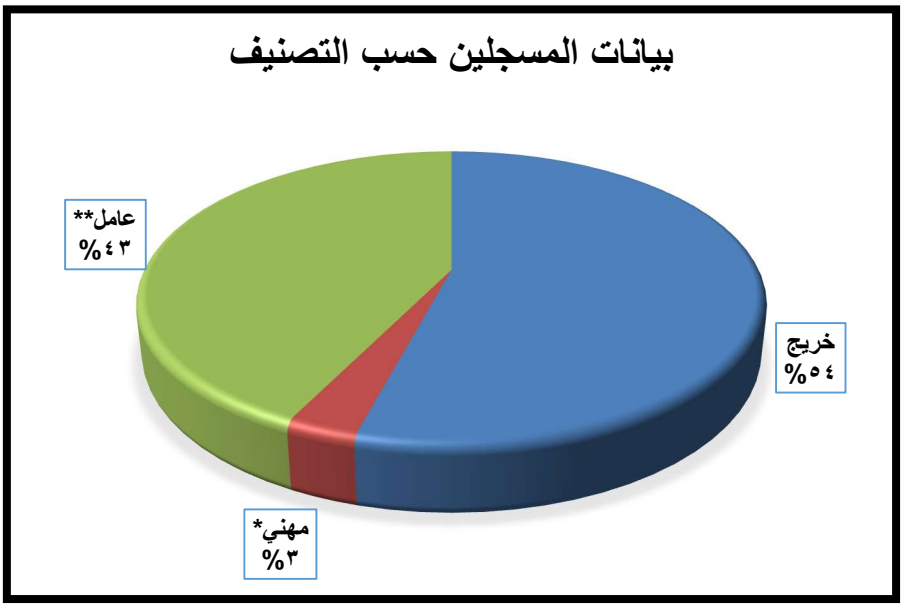

يوضح الرسم التوضيحي (1) أن نسبة الخريجين المسجلين في نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني فاقت النصف حيث بلغت 54%، في حين بلغ عدد العمال المسجلين في النظام 43%، في المقابل بلغت نسبة المهنيين 3% من إجمالي المسجلين.

رسم توضيحي 2: بيانات المسجلين حسب المؤهل العلمي

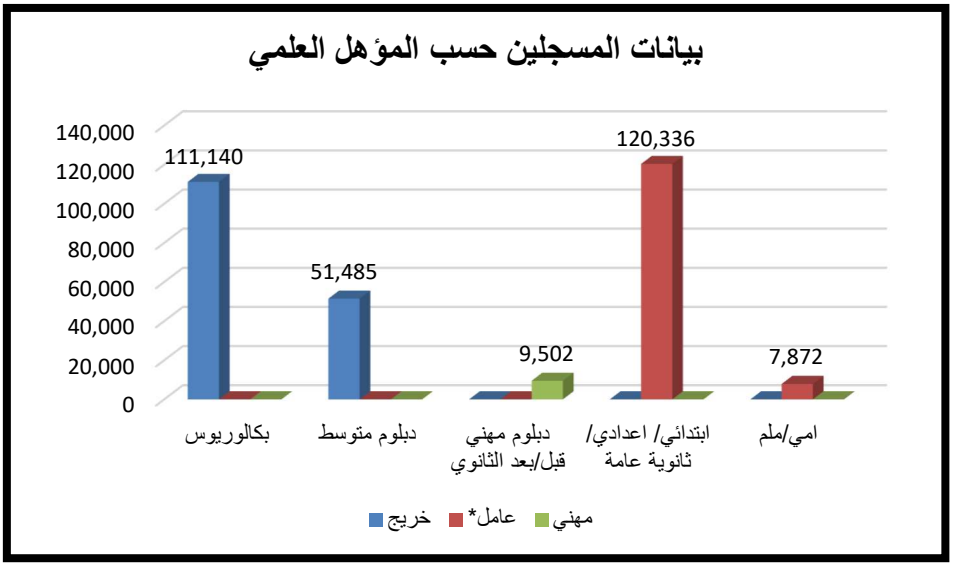

يبين الرسم التوضيحي (2) أن الخريجين المسجلين في النظام من حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم المتوسط، حيث بلغت نسبة الخريجين لحملة شهادة البكالوريوس 37% مقابل 17% لحملة شهادة الدبلوم المتوسط، أما على صعيد المهنيين فقد بلغت نسبة من هم حملة شهادة الثانوية العامة حتى الابتدائي 40% مقابل 3% للحاصلين على دبلوم مهني قبل/بعد الثانوي، وسجلت فئة العمال 3% لمن هو أمي/ملم.

رسم توضيحي 3: بيانات المسجلين حسب المحافظة

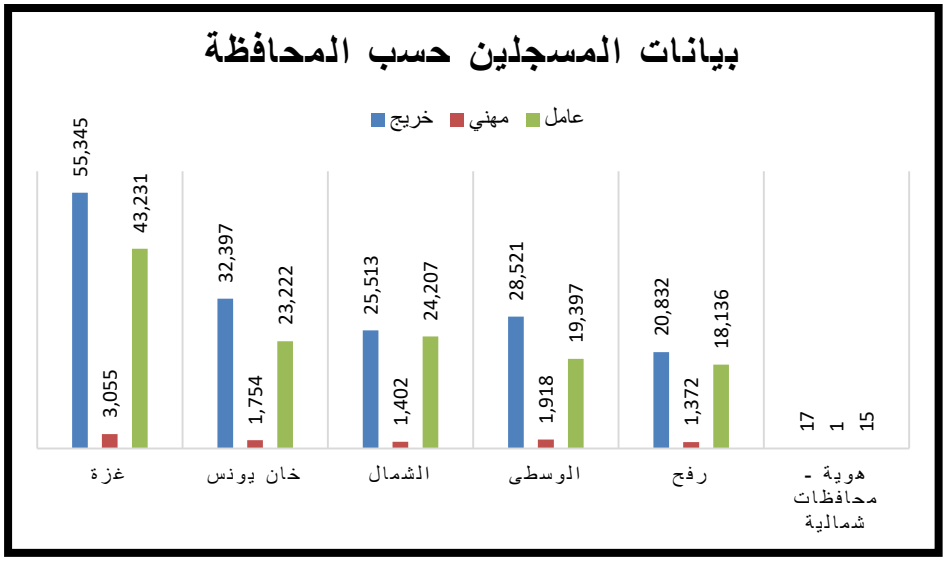

سجلت محافظة غزة أعلى نسبة من المسجلين في النظام حيث بلغت 33.8% بو اقع 101.631 باحث، ثم محافظة خانيونس بنسبة 19.1% بو اقع 57.373 باحث، ثم محافظتي الشمال والوسطى بنسبة (17% - 16.6%) على التوالي، بينما سجلت محافظة رفح أقل مسجلين بنسبة 13.4%.

رسم توضيحي 4 : بيانات المسجلين حسب الجنس

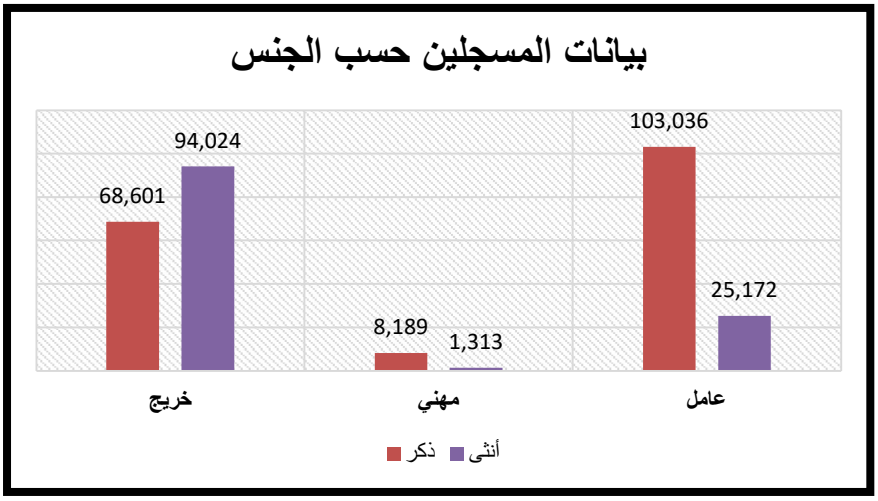

يوضح الرسم التوضيحي (4) توزيع المسجلين حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور60%، مقابل 40% للإناث.

رسم توضيحي 5: توزيع الخريجين حسب القطاع

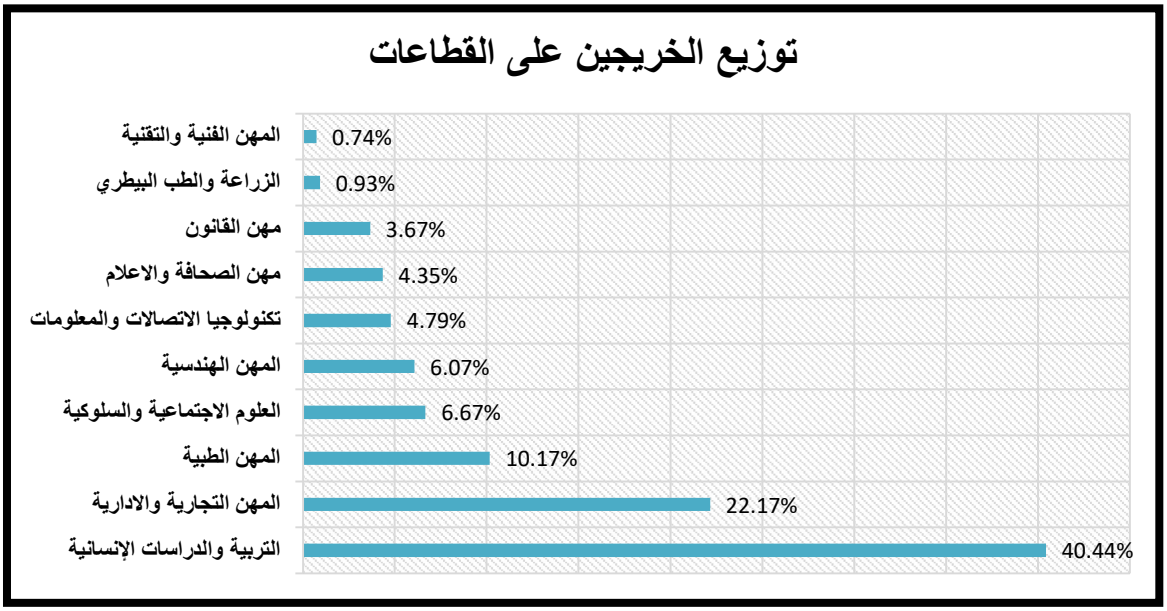

يوضح الرسم التوضيحي السابق توزيع الخريجين المسجلين في النظام حسب القطاع، حيث تركزت النسبة الأعلى للخريجين في قطاع التربية والدراسات الإنسانية حيث بلغت نسبتهم حوالي (40%)، وتلتها نسبة الخريجين في قطاع التجارة والإدارة بنسبة (22%) ومن ثم قطاع المهن الطبية بنسبة (10%)، وتوزعت باقي النسبة على باقي القطاعات بو اقع (7%) لقطاع العلوم الاجتماعية والسلوكية، وحوالي (6%) للمهن الهندسية، و (15%) لباقي القطاعات الموضحة في الرسم.[1]

[1] الجدول رقم (13) يوضح بشكل تفصيلي توزيع الخريجين حسب القطاع والتخصص

رسم توضيحي 6: توزيع المهنيين حسب القطاع

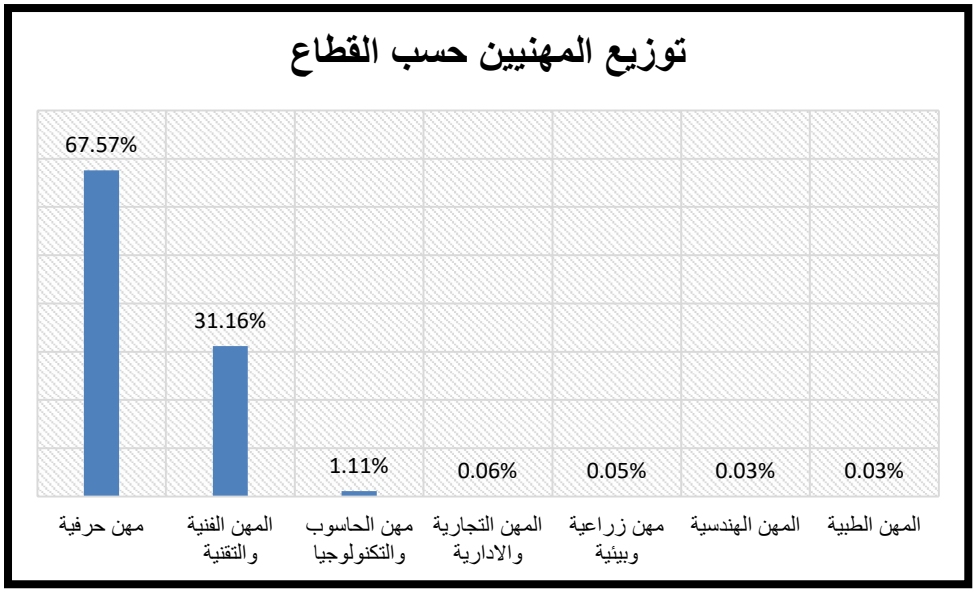

تركز ثلثي المهنيين المسجلين في النظام في قطاع المهن الحرفية بواقع (67.5%) من إجمالي المهنيين المسجلين، و (31%) في قطاع المهن الفنية والتقنية، (1.5%) موزعين على باقي القطاعات.

المشكلة

تعاني فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة من مشكلة بطالة الخريجين نظراً للعديد من الأسباب ومن أهمها ما يلي:

الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل

تقوم الجامعات والكليات والمعاهد المحلية سنويا بضخ أعداد جديدة من الخريجين، ويقدر عدد الخريجين سنويا ما بين 18-20 ألف خريج سنويا بمستويات مختلفة، حيث تعتبر أعداد الخريجين كبيرة الى حد بعيد عن قدرة السوق المحلي على استيعاب خريجين جدد على بند التشغيل بأجر، ويضطر الخريج الى اكتساب مهارات إضافية لسنوات قبل أن يحالفه الحظ في الحصول على فرصة عمل، وعليه أصبحت خطط التعليم والتدريس في الجامعات والكليات والمعاهد غير متوائمة بشكل كافي مع احتياجات التشغيل للخريجين بشكل خاص.

إن الواقع العصب للعديد من مؤسسات التعليم العالي والتعليم المهني على تحديث برامج التعليم بما فيها أساليب التعلم والمناهج أيضا كان له دور في ضعف مستويات المهارة المتوفرة في مخرجات التعليم لدى الخريجين وبالتالي يصبح الخريج بحاجة الى الكثير المهارات التي يجب أن يكتسبها وخصوصا ذات الطابع العملي والتطبيقي بما يؤهله للمنافسة في الوظائف القليلة المتوفرة في سوق العمل.

إضافة إلى قصور التخطيط في مؤسسات التعليم العالي، والظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بقطاع غزة، فقد تفاقمت هذه المشكلة في الآونة الأخيرة مما ينذر بارتفاع إضافي على معدلات البطالة، ويمكن تشخيص مشكلة فجوة المهارات لدى الخريجين من مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل لدى القطاع الأكاديمي فيما يلي:

- ← قلة الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته، وعدم السعي لاستقطاب باحثين وأساتذة متميزين لدعم مراكز البحوث، وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة.
- ← تركيز البرامج الدراسية في الجامعات على الجانب النظري على حساب الجانب العملي والتطبيقي
- ← تعاني الجامعات الفلسطينية من أزمة مالية كبيرة كما تعاني من مشكلة التمويل حيث تعتمد في تغطية مصروفاتها على رسم الطلبة وعلى بعض الهيئات والمساعدات الخارجية.
- ← اهتمام التعليم العالي في فلسطين بزيادة مواد التخصص على حساب قاعدة المهارات الأساسية والثقافة العامة والتطور الشخصي للطلبة.
- ← لا تزال الجامعات الفلسطينية تستقبل الطلاب في التخصصات التي تعاني من زيادة كبيرة في نسب البطالة وتعتبر غير مطلوبة في سوق العمل.
- ← عدم وجود تنسيق بين الجامعات مع النقابات ومع الحكومة لتوضيح الهدف من وراء التخصصات التي يكون فيها تشابه بالأسماء وأهداف تلك التخصصات ومستويات المهارة لدى الخريجين منها حتى يتم شملهم في برامجا لتشغيل.
- ← عدم توفر ارشاد مهني في المساقات التعليمية يربط الطلبة بسوق العمل (قطاع العمل).

تنوع المسميات الخاصة بالتخصصات الأكاديمية وعدم توحيدها

إن الفجوة الحاصلة بين متطلبات سوق العمل وطبيعة التخصصات خصوصا الجامعية له أثر كبير على زيادة معدلات البطالة في تلك التخصصات نظرا لعدم وضوح الصورة النهائية من أهداف التخصص والمهارات المنطوية عليه، بالإضافة لعدم ربط بعض التخصصات وأهدافها مع متطلبات سوق العمل.

مثال: خريجي كليات المحاسبة وربطهم مع ومتطلبات التوظيف، يمكن أن نلاحظ أن العديد من الخريجين الجدد في مجال المحاسبة يواجهون صعوبة في تطبيق المهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل. إليك بعض المشكلات المحتملة:

ضعف المهارات التقنية: قد يفتقر العديد من الخريجين إلى المهارات التقنية اللازمة في استخدام برامج المحاسبة وأنظمة إدارة الموارد المؤسسية (ERP) المستخدمة بشكل شائع في الشركات. قد يكون لديهم معرفة نظرية بالمحاسبة، ولكن يجدون صعوبة في تطبيقها بشكل فعال باستخدام التكنولوجيا المحاسبية الحديثة كما يمكن تطبيق نفس المبدأ على برامج متنوعة مثل برنامج الأصيل وبرنامج الممتاز وغيره من البرامج الأكثر تطبيقا في القطاع الخاص.

التخصص قد يكون بعدة مسميات (مثال: محاسبة، محاسبة مالية، محاسبة إدارية،.....) وفق القائمة التالية:

- ✓ المحاسبة
- ✓ المحاسبة والادارة باللغة العربية
- ✓ محاسبة تطبيقية
- ✓ المحاسبة – انجليزي
- ✓ المحاسبة التطبيقية
- ✓ المحاسبة (باللغة الانجليزية)

- ✓ المحاسبة والتمويل
- ✓ المحاسبة والادارة باللغة الانجليزية
- ✓ المحاسبة لغة عربية
- ✓ مالية نقود وبنوك
- ✓ علوم التامين
- ✓ المحاسبة التقنية
- ✓ المحاسبة الحكومية
- ✓ المحاسبة المالية
- ✓ المحاسبة المحوسبة
- ✓ المحاسبة والتامين
- ✓ خدمات المصارف والتامين
- ✓ نظم المعلومات المحاسبية

← قلة المهارات التحليلية: قد يكون لدى بعض الخريجين صعوبة في فهم وتحليل البيانات المالية واستخلاص النتائج والتوصيات الاقتصادية. تحليل البيانات المالية يعتبر مهارة حاسمة في القطاع الاقتصادي الخاص لاتخاذ القرارات المالية السليمة وتحقيق الأهداف المالية للشركات.

← ضعف المهارات التواصل والتعاون: قد يواجه بعض الخريجين صعوبة في التواصل بشكل فعال والعمل ضمن فرق العمل. في القطاع الاقتصادي الخاص، تكون المهارات الاجتماعية والقدرة على العمل الجماعي أمرًا هامًا للتفاعل مع الفرق والعملاء المحتملين.

← فهم القوانين واللوائح المحاسبية: الشركات تتبع قوانين ولوائح محاسبية صارمة، وقد يحتاج المحاسبون الخريجون إلى فهم عميق لهذه القوانين واللوائح وتطبيقها بشكل صحيح في البيئة التجارية.

← ضعف مهارات العمل عن بعد: عدم دمج الخريجين وتمهيرهم قبل التخرج او توجيههم الى مجال في العمل عن بعد (المحاسبة السحابية)

نتائج المشكلة

← أن سوق العمل يعتمد في استقطابه للخريجين على بعض المهارات التي يكتسبها خارج إطار التخصص من خلال التدريب في مؤسسات المجتمع المدني أو سوق العمل.

← زيادة كبيرة في أعداد الخريجين مقابل محدودية احتياجات سوق العمل وارتفاع مستويات المنافسة على الوظائف المحدودة.

← وجود تركيز على الجوانب النظرية في التخصصات على حساب الجوانب التطبيقية في تخطيط وهيكلة البرامج التخصصية.

← وجود فجوة كبيرة بين المهارات التي يتلقاها الخريج وبين المتطلبات المهارية اللازمة لسوق العمل، تؤثر سلبا على التوظيف أو التشغيل المؤقت.

← إن ما يكتسبه الخريج من مهارات وقدرات من خلال الدراسة، ليست هي المعيار الوحيد للاستقطاب الوظيفي، فهناك معايير اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- ← تعدد المسميات للتخصص الواحد يؤثر سلبا في عملية التشغيل المؤقت ويؤدي للاضطرار للاستبدال العديد من الموظفين حتى تحقيق الوصول الى الموظف المناسب
- ← ضعف علاقة الترابط والتشابك بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل، وعدم توفر ارشاد أكاديمي.
- ← ضعف القدرة على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

تجارب الدول في سد الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومهارات الخريجين

تجارب الدول النامية في سد الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومهارات الخريجين تختلف من دولة لأخرى، وتعتمد على الظروف والتحديات الخاصة بكل دولة. ومع ذلك، هناك بعض الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها في عدد من الدول النامية لتعزيز مهارات الخريجين وتلبية احتياجات سوق العمل.

من بين هذه الجهود:

- ≈ تحديث المناهج الدراسية: قامت بعض الدول بإعادة تقييم المناهج الدراسية في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وضمنت تضمين مواد ومهارات تناسب احتياجات سوق العمل الحالية، مثل التكنولوجيا الحديثة والمهارات العملية.
- ≈ برامج التدريب والتوجيه المهني: قدمت بعض الدول برامج تدريبية وتوجيهية للخريجين لتعزيز مهاراتهم وتوجيههم نحو احتياجات سوق العمل. تشمل هذه البرامج الدورات التدريبية والورش العملية والتدريب على المهارات اللغوية والاتصالية والقيادية.
- ≈ التعاون مع قطاع الأعمال: تعاونت بعض الدول مع قطاع الأعمال والشركات المحلية لتحليل احتياجات سوق العمل وتقديم المشورة بشأن تطوير المناهج الدراسية وبرامج التدريب المناسبة.
- ≈ ريادة الأعمال والابتكار: وضعت بعض الدول برامج تشجيعية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار بين الخريجين، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتدريب والموارد اللازمة لبدء وتنمية الشركات الناشئة.
- ≈ التوجه نحو العمل عن بعد: العديد من الدول العربية المجاورة اتجهت نحو تصدير الخبرات دون الأشخاص وذلك من خلال تفعيل وتطوير منصات العمل عن بعد ودعم السياسات المحلية التي تعزز التوجه نحو هذا المجال بما يخفف من البطالة ويساعد نحو التنمية الاقتصادية
- ≈ التوجه نحو التشغيل الذاتي: ساهمت العديد من البرامج المنبثقة عن سياسات تطويرية في البلدان النامية نحو تعزيز التشغيل الذاتي من خلال مشاريع اقتصادية إنتاجية او خدماتيه ضمن القطاع الاقتصادي الخاص بما يساعهم في استيعاب ايدي عاملة أكثر

ومن بين هذه الدول:

الهند: تعتبر الهند واحدة من الدول التي تقوم بجهود كبيرة في تحديث المناهج الدراسية وتوجيه الخريجين نحو مجالات العمل المطلوبة. تم تنفيذ برامج مثل "مهارات الهند (Skill India)" التي تهدف إلى تطوير وتعزيز مهارات الشباب وتحسين فرص العمل.

الصين: تسعى الصين لتعزيز الاتصال بين التعليم والصناعة والتكنولوجيا من خلال برامج التعليم المهني والتقني. تم تطوير برامج مثل "مليون مهندس (Million Engineers) "لتدريب الخريجين على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جنوب أفريقيا: تعتمد جنوب أفريقيا على برامج التدريب المهني والتقني لتوجيه الخريجين نحو القطاعات الاقتصادية المهمة. تم تنفيذ مبادرات مثل "قرارك يحدد مصيرك (Your Choice Determines Your Destiny) " وبرنامج التدريب الفني والمهني (TVET) لتطوير مهارات الشباب وتعزيز فرص العمل.

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية: يواجه الأردن تحديات في مجال البطالة الشبابية، ولكنه اتخذ إجراءات لتعزيز توافق التعليم مع سوق العمل. تم تنفيذ مبادرات مثل "المهارات للعمل(Skills for Employment) "، التي تقدم برامج تدريبية لتطوير مهارات الشباب وتمكينهم من فرص العمل.

والتي تهدف إلى تنمية مهارات الشباب وزيادة فرص التوظيف. تشمل البرامج التدريبية التي تستهدف الشباب والباحثين عن عمل والعاطلين عن العمل، وتغطي مجالات متنوعة مثل تكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والصناعات الحرفية، والزراعة.

كما قامت الأردن بتأسيس الهيئة الأردنية للمؤهلات والاعتماد (JQAF) وهي التي تعمل لضمان توافق برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وتحقيق المعايير الدولية للجودة. تقوم الهيئة بتقييم المؤهلات والبرامج التعليمية وتطوير المعايير الوطنية للتعليم والتدريب المهني. بالإضافة الى برنامج تطوير المهارات في الأردن (SDP) والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب وتوفير فرص التدريب والتوظيف في القطاعات الحيوية مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والتصنيع و يشتمل على تدريب مهني مكثف وورش عمل تطبيقية ودعم ريادة الأعمال. وقد قامت الحكومة الأردنية بتعزيز دور المدارس المهنية الفنية لتزويد الشباب بالمهارات العملية والتقنية التي تلبي احتياجات سوق العمل. تم توسيع المناهج وتحديثها لتشمل مجالات مثل الصناعة، والكهرباء، والتصميم، والسياحة، والطيران. هذه المبادرات والبرامج تعكس التزام الأردن في تحقيق توافق التعليم مع سوق العمل وتطوير مهارات

العمل عن بعد

العمل عن بُعد يلعب دورًا كبيرًا في تخفيف معدلات البطالة. يوفر العمل عن بُعد فرص عمل للأفراد في مناطق مختلفة ويزيد من إمكانية استغلال المواهب والمهارات في جميع أنحاء العالم. يتيح العمل عن بُعد للشركات التعاقد مع الموظفين عن بُعد وتوفير التكاليف التشغيلية والمكاتب الفعلية. هذا يتيح للأفراد العمل بمرونة وتحقيق التوازن بين الحياة العملية والشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم العمل عن بُعد في تشجيع ريادة الأعمال وتنمية القدرات وتوفير فرص عمل للشباب والنساء وذوي الإعاقة والفئات المهمشة في المجتمع، ولواقع تطبيق العمل عن بعد في قطاع غزة عدة فوائد ومنها:

توفير فرص عمل: يمكن للعمل عن بُعد أن يسهم في توفير فرص عمل للخريجين والأفراد المهرة في قطاع غزة، حيث يمكن للشركات وأصحاب الأعمال من جميع أنحاء العالم التعاقد مع العاملين من غزة بشكل بسيط عبر الإنترنت، وهذا يتيح لهم الوصول إلى مجموعة واسعة من المواهب المحتملة.

تخفيف العوائق الجغرافية: تعاني قطاعات عديدة في قطاع غزة من قيود جغرافية، مثل الحواجز والإغلاقات. يمكن للعمل عن بُعد تجاوز هذه العوائق، حيث يمكن للأفراد العمل والتعاون عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل الجسدي.

التنوع والشمولية: يمكن للعمل عن بُعد أن يسهم في استيعاب الفئات المجتمعية المختلفة في قطاع غزة، بما في ذلك النساء وذوي الإعاقة والشباب والأشخاص المحرومين من التعليم الجيد أو فرص العمل التقليدية. يتيح العمل عن بُعد لهؤلاء الأفراد العمل بمرونة وفقًا لظروفهم الشخصية وقدراتهم.

ويفترض على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في قطاع غزة أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز توجه الطلاب نحو العمل عن بُعد. من خلال العديد من الطرق والوسائل ومنها توفير برامج تعليمية متوافقة مع العمل عن بُعد وبمني على احتياجات العمل عن بعد والتطور التكنولوجي وموائمة برامج التعليم مع مستويات العمل عالميا، بالإضافة الى تعزيز التعلم القائم على المشاريع حيث تشجع الجامعات الطلاب على المشاركة في مشاريع وأنشطة تعليمية تشبه بيئة العمل عن بُعد، حيث يتعلمون كيفية التعاون عن بُعد، وإدارة المهام، وحل المشكلات، وتحقيق الأهداف بشكل فعّال بما يكسبهم مهارات حياتية او مهارات القرن 21. بالإضافة الى توفير الدعم والإرشاد حيث يفترض ان تقوم الجامعات بتوفير الدعم والإرشاد للطلاب الراغبين في العمل عن بُعد، من خلال ورش عمل وندوات توعوية، وجلسات استشارية مع خبراء في مجال العمل عن بُعد. يساعد هذا الدعم على تجهيز الطلاب بالمهارات والاستراتيجيات اللازمة لنجاحهم في بيئة العمل عن بُعد.

الجهد الحكومي في مجال العمل عن بعد

إن العمل عن بعد يعد فرصة سانحة للتحول من ضيق المساحة والخيارات في فلسطين إلى تعدد الخيارات في شتى أنحاء العالم. وبناء على ذلك فقد تم اعداد وإقرار استراتيجية تعزيز التوجه نحو العمل عن بعد والتي أطلقتها وزارة العمل بالتعاون مع كافة شركاء سوق العمل في مجال العمل عن بعد من وزارات حكومية وشركات وحاضنات أعمال وخبراء في المجال من أجل ترجمة الخطوات على الأرض في ظل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة، ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية بضمان مشاركة جميع الأطراف ذوي العلاقة فقد تأسس المجلس الوطني للعمل عن بعد برئاسة وزارة العمل وعضوية كل من: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم العالي. وتم تم تكليف المجلس الوطني للعم لعن بعد لإتمام المهام التالية:

1. **الإشراف على تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتعزيز التوجه نحو العمل عن بعد والتي تم إقرارها في 2021م والعمل على تطوير الاستراتيجية لتحقيق هدفها الرئيسي في زيادة عدد العاملين في هذا المجال.**
2. **تنظيم البيئة القانونية والتشريعية الناظمة للعمل عن بعد، وإقرارها من الجهات المختصة.**
3. **تنظيم بيئة العمل والبنية الفنية والقانونية والعمل على تذليل العقبات المتعلقة بمجال العمل عن بعد.**
4. **إعداد الأنظمة والإجراءات الخاصة بعمل المجلس الوطني للعمل عن بعد.**
5. **إعداد نظام الإشراف على الشركات والمؤسسات العاملة في مجال العمل عن بعد.**
6. **إعداد وتطوير البرامج التدريبية المتعلقة بمجال العمل عن بعد والإشراف على تنفيذها مع المؤسسات المختصة.**
7. **إعداد البرامج التوعوية لتوجيه الخريجين نحو العمل عن بعد، والإشراف على تنفيذها.**

كما أطلقت وزارة العمل العديد من المشاريع الخاصة بالعمل عن بعد منها:

- ✓ **مشروع بناء القدرات لدمج الخريجين في سوق العمل** we start

يعتبر مشروع بناء القدرات لدمج الخريجين في سوق العمل "We Start" ضمن استراتيجية العمل عن بعد التي توليها الحكومة اهتماماً خاصاً بهدف الحد من البطالة المنتشرة داخل القطاع حيث يهدف المشروع إلى رفد سوق العمل بعدد من المبرمجين وتطوير المهارات التقنية والفنية ومهارات العمل عن بعد لعدد من الخريجين المتعطلين عن العمل الأمر الذي سيضاعف من فرصهم في تحصيل عمل بأجر لهم، مما يساعد في تعزيز التشغيل الذاتي وفتح آفاق عمل جديدة لهم في السوق المحلي والأجنبي.

المشروع ممول من الحكومة وبتنفيذ وزارة العمل بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة المالية و ويتضمن تدريب واحتضان عدد من خريجي الجامعات والكليات بما لا يقل عن 300 متدرب ومتدربة في تخصصات البرمجة وعدد من التخصصات الأخرى، وخلال فترة المشروع والبرنامج التدريبي الخاص يستطيع المتدرب البدء بالدخول نحو سوق العمل المحلي والخارجي، وذلك من خلال المنصات الخاصة بالعمل الحر والعمل عن بعد والشركات البرمجية، حيث سيتم منحهم فترة احتضان وتدريب تساعدهم على البدء بالحصول على الأعمال والعقود مع الزبائن، حيث سيتم تقديم خدمات مركزة للتوجيه والإرشاد عبر منصات العمل عن بعد.

التخصصات ضمن المشروع:

1. مبرمج (3 لغات برمجة).
   - ✓ Asp.net core with Angular
   - ✓ PHP Laravel with VUE.js
   - ✓ Node.js with React.js
2. **محاسبة سحابية.**
3. **التدريب عن بعد.**
4. **محاسبة سحابية.**
5. **كتابة محتوى الرقمي.**
6. **التدريس عن بعد.**
7. **تصميم الديكور الداخلي.**
8. **التعليق الصوتي**
9. **الترجمة.**

- ✓ **مشروع فتح باب رزق للنساء والشباب من الأسر المتعففة - مجال العمل عن بعد**

عمل المشروع على تدريب واحتضان (75) شابة وشاب على الأقل من خريجي الجامعات والكليات في عدة تخصصات، وخلال المشروع سيتمكن المستفيد من الحصول على مهارات عامة وخاصة تساعده على الدخول لسوق العمل عن بعد ، وذلك من خلال المنصات الخاصة بالعمل الحر والعمل عن بعد، ومن ثم سيتم منح المستفيد فترة احتضان تساعده على البدء بالحصول على الأعمال والعقود مع الزبائن، من خلال خدمات مركزة للتوجيه والإرشاد عبر منصات العمل عن بعد ويشجع المشروع دمج فئات جديدة وتخصصات نوعية لم يسبق لها الدخول الى أسواق العمل عن بعد خصوصا في مجالات كتابة المحتوى والتسويق الالكتروني.

التخصصات ضمن المشروع:

1. **الترجمة باللغة الإنجليزية.**
2. **التسويق الالكتروني.**
3. **كتابة المحتوى الالكتروني باللغة العربية.**
4. **تصميم واجهات المستخدم** UX-UI design.
5. **برمجة تطبيقات الموبايل باستخدام** Flutter programming.

بالإضافة الى العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية والتوعوية التي تهدف الى اكساب الخريجين مهارات خاصة في اللغة الإنجليزية او في المهارات الحياتية المختلفة، بالإضافة الى بناء قدرات الشركاء في الوزارات الأخرى مثل وزارة التربية والتعليم وتدريب المرشدين التربويين لديهم لنقل الخبرة للتلاميذ في المدارس. كما نفذت وزارة العمل مؤتمر خاص للبحث مع القطاعات ذات العلاقة سبل تعزيز التوجه نحو العمل عن بعد بالتعاون والشراكة مع اللاعبين الأساسيين في المجال محليا، بالإضافة الى مشاركة الوزارة في العديد من المؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة في المجال.

واقع احتياجات التشغيل بأجر في القطاع الاقتصادي والتخصصات الواعدة ومستوى الكفاءة المطلوبة

جدول رقم 1: أهم التخصصات الوظيفية الواعدة في القطاعات الاقتصادية

الوظيفة	الكفاءة المطلوبة	مستوى التعليم	النوع الاجتماعي
القطاع الصناعي			
موظف مشتريات	العثور على موردين جدد ، ومهارات التوثيق وإعداد التقارير	بكالوريوس أو دبلومة	كلا الجنسين
موظف مبيعات / مدير مبيعات	مهارات الأرشفة ومهارات الاتصال القوية	بكالوريوس	ذكور
مهندس صناعات غذائية	خبرة في تصنيع الأغذية وتنفيذ الفحوصات المخبرية للجودة	بكالوريوس أو دبلومة	كلا الجنسين
محاسب	استعمال البرامج المحاسبية	بكالوريوس	كلا الجنسين
مصمم مواد دعائية ومسوق الكتروني	استعمال البرامج المختلفة	بكالوريوس	كلا الجنسين
ميكانيك	القدرة على تحديد الأجزاء الميكانيكية ووضع خطط الصيانة	بكالوريوس	ذكور
كهرباء	القدرة على تحديد الأعطال الكهربائية ولوحات العدادات والأسلاك والشبكات	بكالوريوس أو دبلومة	ذكور
هيدروليك	القدرة على إصلاح الآلات الهيدروليكية	بكالوريوس	ذكور
خياطة	الخياطة وتصميم الأزياء وصيانة آلات الخياطة	بكالوريوس أو دبلومة	كلا الجنسين
طاقة متجددة	صيانة وتركيب	بكالوريوس أو دبلومة	كلا الجنسين
نجارة	مهارات الحفر / الخراطة للأعمال الخشبية	دبلومة	كلا الجنسين
عامل ماهر متنوع المجالات		دبلوم مهني	ذكور
القطاع التجاري			
تسويق الكتروني	خبرة عملية واستعمال برامج خاصة	بكالوريوس أو دبلومة	كلا الجنسين

القطاع الزراعي			
مهنس زراعي	خبرة عملية في المجال	بكالوريوس	ذكور
بيطري	خبرة عملية في المجال	بكالوريوس	ذكور
مهندس صناعات غذائية	خبرة عملية في المجال	بكالوريوس	كلا الجنسين
مزارع	يمتلك مهارات التقليم والشتلات والبستنة	دبلوم	ذكور

اداري شؤون موظفين	خبرة عملية في المجال	بكالوريوس	كلا الجنسين
أخرى	عامل زراعي: القدرة على التعامل مع الأرض، ونوع الزراعة ، والآفات التي قد تتعرض لها الزراعة ، وكيفية استخدام المبيدات.	دبلوم	ذكور
قطاع تكنولوجيا المعلومات			
تصميم ثلاثي الأبعاد	الرسم والتحليل ثلاثي الأبعاد للطابعات ثلاثية الأبعاد	بكالوريوس أو دبلوم تقني	كلا الجنسين
تصميم واجهات المستخدم	تصميم الجرافيك والتحليل وفهم حاجة المستخدمين	بكالوريوس أو دبلوم تقني	كلا الجنسين
تصميم VR	تصميم ثلاثي الأبعاد، تصور ، برمجة ، تحليل	بكالوريوس أو دبلوم تقني	كلا الجنسين
مبرمج ومطور قواعد بيانات	تطوير ويب , front-end ,back-end NoSQL databases, SQL database	بكالوريوس أو دبلوم تقني	كلا الجنسين
القطاع السياحي			
شيف/طباخ/ مقدم طعام	خبرة عملية، دقة، ادارة فريق، جودة في الأداء	بكالوريوس أو دبلوم مهني	كلا الجنسين
مدير مالي	خبرة في برامج المحاسبة	بكالوريوس	كلا الجنسين
مدير سياحي / مرشد سياحي	خبرة عالية في الفندقة، المطاعم	بكالوريوس	كلا الجنسين
قطاع البناء والمقاولات			
مهندس موقع/ مهندس مشاريع	إدارة عقود البناء ومشاريع البناء والطرق	بكالوريوس	ذكور
مهندس كهربائي	خبرة في الطاقة البديلة	بكالوريوس	كلا الجنسين
مهندس ميكانيكي	خبرة في المضخات والحسابات الخاصة بها و HVAC	بكالوريوس	ذكور
عامل مصاعد	تركيب وصيانة المصاعد	بكالوريوس أو دبلوم تقني	ذكور
مهندس كهروميكانيكي	خبرة في كافة أنواع المضخات، المولدات	بكالوريوس	كلا الجنسين

ومن خلال الجدول السابق تظهر التخصصات الأكثر طلبا للعمل في القطاع الاقتصادي الخاص حيث تعتبر التخصصات العلمية في البكالوريوس والدبلوم هي الأكثر طلبا، كما أن الطلب على الجانب المهني لا بأس به من حيث الطلب على العامل الماهر في القطاع الصناعي وبتخصصات مختلفة، إن الطلب على التخصصات المذكورة يراعي وجود طلب جيد على فئة الاناث من الخريجات ومن ذوات الخبرة في تخصصاتهن.

ومع ذلك فانه يصعب تحديد التخصصات بشكلها النهائي في العديد من القطاعات، فعلى سبيل المثال تخصصات قطاع تكنولوجيا المعلومات، فهي متنوعة وكثيرة ولكن هناك عدم وضوح في وصف التخصص من حيث الهدف العام والخاص، والمستوى التعليمي لخريج كلية تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يعطي مؤشر على

ارتفاع الطلب على تخصصات تكنولوجيا المعلومات مع وجود نسبة بطالة مرتفعة في المجال، وقد يرجع السبب أيضا لوجود فجوة بين المهارات والقدرات العملية لدى الخريجين وبين احتياجات سوق العمل

واقع احتياجات التشغيل الذاتي والتخصصات الواعدة

جدول رقم 2: أهم التخصصات الواعدة ضمن التشغيل الذاتي

القطاع	الخبرة والمهارات المطلوبة	حجم الطلب	نوع التشغيل الذاتي
تكنولوجيا المعلومات	تكنولوجيا المعلومات وتطوير الويب تطوير تطبيقات المحمول البرمجة وتوابعها التسويق الرقمي	مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع	عمل عن بعد
عمل عبر منصات العمل الحر	تدريس خصوصي عن بعد تحفيظ قران عن بعد تسويق الكتروني كتابة محتوى ترجمة الإنتاج الإعلامي والتعليق الصوتي	مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع	عمل عن بعد عبر منصات العمل الحر
صناعات غذائية	صناعة المفتول معجنات وحلويات صناعات اجبان والبان تربية نحل	مرتفع متوسط متوسط متوسط	مشاريع صغيرة
صيانة أجهزة منزلية ومكتبية	صيانة مكيفات صيانة غسالات صيانة اجهزة الطبخ صيانة الكترونيات ولوحات صيانة أجهزة صغيرة	مرتفع مرتفع متوسط مرتفع مرتفع	فردي / شركات خاصة
صيانة مولدات	خبرة عملية بأنواع المولدات واعطالها وقطع الغيار	مرتفع	فردي
صيانة أنظمة طاقة متجددة	صيانة UPS صيانة لوحات وشبكات الطاقة ضبط وتوفير استهلاك الطاقة الحسابات ذات العلاقة انواع الشركات المصنعة	مرتفع	فردي / فريق عمل / شركة المقاولات
عامل انشاءات	بلاط رخام باطون حجر بناء دهان وجبس قصارة داخلية وخارجية كهربائي منزلي سباكة وتركيبات صحية اعمال خشبية	مرتفع	فردي / فريق عمل / شركة المقاولات

القطاع	الخبرة والمهارات المطلوبة	حجم الطلب	نوع التشغيل الذاتي
صناعات حرفية ويدوية	تطريز الصوف والكروشيه إكسسوارات يدوية الفخار والسيراميك ذهب فضه لوحات فنية المشغولات اليدوية الخشبية اليدوية الخيزران المصنوع يدويا	مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع مرتفع متوسط متوسط متوسط	مشاريع صغيرة
خدمات	التجميل ادارة المخلفات الصلبة المهن الصحية	مرتفع مرتفع مرتفع	فردي/ مشاريع صغيرة

ويظهر في الجدول السابق وجود طلب متزايد ومستمر على العديد من التخصصات التي تعتبر ضمن القطاعات الخدماتية، ويعتبر ذلك أمر طبيعي بالنظر الى فرص النجاح الأعلى في أساليب العمل الحر ضمن مشاريع صغيرة وأساليب العمل عن بعد والتي تركز على تقديم خدمات دون الحاجة لرأس مالي استثماري مرتفع، ان التوجه الأعلى للعمل الذاتي والعمل عن بعد يعتبر أحد أكبر الفرص أمام الباحثين عن العمل لتوفير فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير دخل ثابت.

التوصيات:

- **اقرار سياسات تحد من القبول في بعض التخصصات الأكاديمية حسب نسبة البطالة لمدة 4 سنوات قابلة لتقييم بعدها.**
- **إعادة النظر في سياسة القبول في بعض التخصصات التي يعاني خريجوها من معدلات بطالة مرتفعة.**
- **دعم برامج العمل عن بعد لكافة التخصصات الأكاديمية لتوفير فرص عمل للباحثين عن عمل.**
- **على مؤسسات التعليم العالي بذل جهد حقيق وواقعي في دورها بما تعلق بالتدريب على المهارات اللازمة لسوق العمل.**
- **على مؤسسات التعليم العالي التنسيق مع النقابات المهنية لتدريب منتسبيها على المهارات اللازمة**
- **تشجيع كافة التخصصات على ادراج مساق بخصوص العمل عن بعد.**
- **اقتراح لجنة او مجلس يعمل لضمان توافق برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وتحقيق المعايير الدولية للجودة**
- **مراجعة مؤسسات التعليم العالي للتخصصات الأكاديمية (وفق الحاجة) من خلال توضيح محتواها وأهدافها الرئيسية للقطاعات المشغلة.**
- **التركيز على المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل مثل اللغات والمهارات الحياتية والمهارات التقنية والعملية.**
- **العمل على تشكيل صورة حسنة في المجتمع حول التعليم المهني وجلب التمويل الكافي لتنفيذ برامج وانشاء مشاريع صغير مهنية حديثة تستقطب الطلبة وتفتح الآفاق أمامهم للانخراط في سوق العمل.**

- ← تشجيع قطاع الإنتاج المحلي بتوفير الدعم والتسهيلات الكافية وحماية الاستثمارات الصغيرة في هذا المجال والعمل على تنميتها.
- ← توفير قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاته، وتقديمها لمؤسسات التعليم العالي.
- ← استثمار المهارات والقدرات لدى خريجي التخصصات مرتفعة البطالة بتقديم مشاريع تعمل على تقليص الفجوة بين التعلم المكتسب في الجامعات والاختصاصات المطلوبة في مكان العمل.
- ← القيام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التركيز على استقطاب الخريجين والعمل على رفع كفاءتهم المهنية بالتدريب أثناء العمل.
- ← تشجيع ومنح القطاعات الخاصة امتيازات لانطلاقة كبيرة تؤدي إلى توفير فرص عمل للخريجين.
- ← إنشاء منظومة إرشادية الكترونية للتخصصات الجامعية بالشراكة مع الوزارات المعنية تعمل على الربط والمواءمة بين التخصصات النوعية المطروحة وبين احتياجات سوق العمل.